Implemented by:

تصدير المنتجات المحلية

التحديات والحلول المقترحة

A2F Access to Finance

مقدّمة

يواجه تصدير السلع من العراق تحديات مختلفة تعيق قدرة البلاد على الاستفادة من الأسواق العالمية. فالمشاريع والشركات والأعمال التجارية تواجه العديد من اللوائح المعقدة والعقبات البيروقراطية التي تهدد بتعطيل طموحاتها التصديرية. والوصول إلى الأسواق الأجنبية أمر صعب، حيث تزيد العقبات التجارية ونقاط الدخول المحدودة من تعقيد العملية. مع ذلك، وفي خضم هذه التحديات، هناك فرصٌ للنموّ والابتكار. ويتوقع أن تتغلب المشاريع والشركات العراقية على العقبات، من خلال التعاون والشراكات الاستراتيجية والمرونة والإبداع.

تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن التجارة

للمساهمة في التحليل وخطة العمل الرامية إلى معالجة عقبات التصدير في العراق، قادت المنظمة الدولية للهجرة جهداً تعاونياً بين أعضاء غرفة التجارة والصناعة وأصحاب المشاريع وأصحاب المصلحة الحكوميين في العراق. وكجزء من هذه العملية، جمعت المنظمة الدولية للهجرة ٢٧ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً من ثمان محافظات في العراق، تم اختيارهم بعناية ويعملون في قطاعي الزراعة والتصنيع، وتمت الموافقة على منحهم منحة صندوق تطوير المشاريع المدار من المنظمة الدولية للهجرة. وأدت الاجتماعات والمناقشات والاتصالات إلى فكرة عقد ورشة عمل كبيرة، تجمع القطاعين العام والخاص معاً، لتحديد العقبات الرئيسية التي تواجه المشاريع العراقية في التجارة الداخلية والتصدير، وصياغة توصيات قابلة للتنفيذ لإطلاق إمكانات التصدير العراقية.

في ٣٠/١١/٢٠٢٣، تضافرت جهود المنظمة الدولية للهجرة وممثلي الهيئات الحكومية الوطنية والإقليمية مع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، لعقد ورشة عمل تتناول التحديات التي تمنع المشاريع والشركات العراقية من تصدير البضائع محلياً ودولياً.

وشارك في ورشة العمل عدد من الشخصيات البارزة، بضمنهم محافظ السليمانية وكبار المسؤولين من الوزارات الحكومية (يرجى الاطلاع على الملحق لمعرفة المزيد عن المشاركين). وأكّد الدكتور هفال أبو بكر؛ محافظ السليمانية على الدور الحيوي للإنتاج المحلي في النموّ الاقتصادي العراقي، مشدداً على أهمية دعم المنتجات العراقية. كما سلّطت الدكتورة يوكو فوجيمورا، مديرة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في إقليم كردستان العراق، الضوء على الإمكانات الهائلة للصادرات العراقية، مشيرة إلى نجاحات مشاريع معيّنة مثل إنتاج العسل والرمان.

وعكست المناقشات المثمرة بين المسؤولين الحكوميين، الأفكار التي تبادلها أصحاب الأعمال والأكاديميون. وكانت ورشة العمل مثالاً على التعاون الإيجابي الهادف إلى دفع قطاع التصدير العراقي نحو الأمام. فمن خلال الجهود المتضافرة والشراكات الاستراتيجية، يمكن للعراق الاستفادة من الأسواق العالمية والاستفادة من موارده الوفيرة لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

العقبات أمام التجارة الداخلية والخارجية

١. العقبات التي تحدّ من حركة الأشخاص والبضائع

تؤدي العقبات التي تحول دون تنقل الأشخاص والبضائع في العراق، إلى عدم اليقين في العمليات التجارية. إذ غالباً ما يتسبب مرور البضائع عبر نقاط التفتيش بين المدن العراقية في تكاليف إضافية وتأخيرات جمّة، كما أن الإجراءات غير المتسّقة تحدث ارتباكاً وتدفع بعض أصحاب المشاريع إلى استكشاف سبل غير مشروعة للمرور.

وتتمثل التحديات التي تواجه التجارة مع البلدان المجاورة، في عدم وجود اتفاقيات قوية، والافتقار إلى المختبرات الأساسية في النقاط الحدودية الرئيسية لضمان الامتثال لمعايير الجودة للمنتجات الغذائية والزراعية.

من جهة أخرى، يضيف التنسيق العشوائي بين إجراءات التصدير في إقليم كردستان العراق وبقية أنحاء العراق، إلى جانب عدم وجود اختبارات موحدة، مزيداً من التعقيد. وهذه التحديات، إضافة إلى عدم كفاية الاستثمار الحكومي في البنية التحتية للنقل، تعيق التدفق الحرّ للسلع والأشخاص، مما يخلق حالة من عدم اليقين لروّاد الأعمال.

٢. الأعباء الإدارية

إجراءات التسجيل والتجديد مرهقة وتتطلب وقتاً ونفقات كبيرة. إذ يجب على أصحاب المشاريع في كثير من الأحيان التقدم بطلب للحصول على إجازات أو موافقات أو تجديدها كل ثلاثة أشهر؛ الأمر الذي يضيف أعباءً لا فائدة منها. فضلاً عن ذلك، فإن عدم وجود إرشادات واضحة لعملية التصدير، يجعل رواد الأعمال في حيرة من أمرهم، وبالتالي اتخاذهم قرارات فردية أو عقبات في تصدير منتجاتهم.

أما البيروقراطية التي تلازم الحصول على الموافقات المطلوبة، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية، فتفاقم من التحديات. فالحصول على تقرير التخليص الطبي مثلاً، يستغرق شهراً أو شهرين؛ وإنهاء المستندات الجمركية على الحدود العراقية يستغرق أسبوعاً، وغالباً ما تتعارض العملية مع متطلبات حكومة إقليم كردستان. ومن شأن عدم كفاية القدرات والهياكل الأساسية الموجودة في المعابر الحدودية، أن يتسبب في زيادة التأخير، مما يعيق تجهيز السلع والبضائع في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

من جهة أخرى، فإن قوانين وأنظمة التصدير التي عفا عليها الزمن تحتاج إلى تعديلات لتبسيط الإجراءات وإزالة العقبات غير الضرورية؛ ومن ذلك مثلاً ضرورة تجديد إجازة التصدير كل ثلاثة أشهر. أما الإجراءات الجامدة لصندوق دعم الصادرات، فتتعارض مع احتياجات السوق؛ في حين أن الوثائق الضريبية المرهقة، بشكل خاص على المستوى الوطني، تدفع بعض المشاريع والشركات إلى سلوك طرق مختصرة غير مشروعة. كما أن الافتقار إلى التعاون والنظام الموحد بين العراق وإقليم كردستان العراق يجبر المشاريع والشركات على التسجيل بشكل مستقل في كل منهما للتجارة بينهما، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين التنسيق وتوحيد الإجراءات بين الجانبين.

٣. العقبات الاقتصادية

تشمل الحواجز الاقتصادية؛ التكاليف وعدم الكفاءة التي تعيق التدفقات التجارية، من خلال الحدّ من القدرة التنافسية للشركات والمشاريع العراقية. فرُغمَ ارتفاع صادرات العراق من ٩٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨، إلى ١٣٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، بمعدّل نموّ ٨,٢٪، شكّلت صادرات النفط أكثر من ٩٥٪ من إجمالي صادرات البلاد، وفقاً لبيانات وزارة التخطيط العراقية. فالعديد من المنتجين العراقيين يكافحون ضد المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية. كما أن تكاليف إنتاج المصانع ترتفع بسبب عدم كفاية الدعم وسط عدم استقرار السوق، مدفوعاً بتقلبات العملة. ويؤدي نقص الإنتاج والتخزين إلى تفاقم الصعوبات اللوجستية، في حين أن التفاوتات الضريبية بين المناطق وسياسات الاستيراد غير المتسقة تحجب المشهد التنظيمي، مما يعيق النمو والاستثمار. إضافة إلى ذلك، يفرض نقص العمال المهرة المحليين والقيود المفروضة على توظيف العمال الأجانب والمهاجرين قيوداً إضافية على الإنتاج، كما أن الرسوم الجمركية غير الواضحة تزيد من الأعباء المالية، إلى جانب ارتفاع تكاليف التصدير، بما في ذلك الرسوم والضرائب ونفقات النقل.

٤. العقبات ذات الصلة بالمعرفة

من شأن الحواجز المعرفية أن تعيق العمليات التجارية، من خلال إعاقتها الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والعمل المنسّق بين أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام. وتشمل هذه التحديات؛ الافتقار إلى التنسيق الفعال بين الحكومة والإقليم، والفشل في إنفاذ القوانين التي تحمي المنتجات المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن حملات التوعية غير الكافية تترك بعض المشاريع والشركات جاهلة بالموارد المتاحة ومتطلبات التصدير. فالمشاريع والشركات تفتقر إلى الموارد التي يمكن أن تساعد على تحديد واستهداف أسواق تصدير معيّنة، وإلى مبادئ توجيهية تحدد معايير إنتاج واضحة للمنتجات العراقية. وتُعدّ معالجة هذه الثغرات أمراً بالغ الأهمية لتعزيز نموّ المشاريع والتنمية الاقتصادية في العراق.

توصيات هذه السياسة

توصيات على المدى القصير

تسهيل حركة الأشخاص والبضائع

- اتفاقيات مع الدول المجاورة للسماح بدخول متبادل للشاحنات.
- تبسيط الإجراءات الجمركية، لتقليل الرسوم والإجراءات ذات الصلة باستيراد المواد الخام في الصناعات التصديرية الاستراتيجية.
- إنفاذ القوانين والأنظمة التي تسهّل حرية حركة البضائع دون عوائق داخل العراق.

تبسيط الإجراءات الإدارية

- توحيد آليات التسجيل وإصدار إجازات التصدير.

معالجة العقبات الاقتصادية

- وضع خطة عمل لخفض تكاليف المدخلات والخدمات الزراعية، بما في ذلك الطاقة والنقل، لتحسين القدرة التنافسية للمزارعين العراقيين.
- الإعفاءات الضريبية والجمركية لاستيراد المواد الخام وتصدير المنتجات في القطاعات الاستراتيجية.

تعزيز الوعي والوصول إلى المعلومة

- حملات التوعية بالصادرات، التي تقودها الحكومة والقطاع الخاص والمعارض والمؤتمرات والمعارض الدولية.
- الترويج المنسّق للمنتجات العراقية في الخارج، من قبل القطاعين العام والخاص، والتعلّم من المبادرات السابقة.
- توعية أصحاب المشاريع بالمواصفات والشهادات الدولية.
- تحسين الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالقروض والإعفاءات الجمركية واستيراد المواد الخام.

توصيات على المدى الطويل

تسهيل حركة الأشخاص والبضائع

- تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية، والامتثال لها بالتعاون مع الشركاء المعنيين، مثل مركز التجارة الدولية.
- انشاء مختبرات معترف بها دولياً، لفحص جودة المنتجات الغذائية والزراعية داخل العراق وعلى الحدود.
- استكمال البنى التحتية اللوجستية الاستراتيجية؛ مثل ميناء الفاو الكبير، وطريق التنمية؛ كما هو موضّح في خطة التنمية الوطنية العراقية ٢٠٢٤-٢٠٢٨.

تبسيط الإجراءات الإدارية

- إدخال الحلول التكنولوجية، لتسهيل وتسريع اعتماد الإجراءات الإدارية.
- استحداث منصّة رقمية لتوحيد الشهادات وتراخيص التصدير والمختبرات.
- إصدار باركود خاص بحقوق المنتجات المحلية.
- مراجعة وتبسيط التعليمات المتعلقة بالإنتاج والتصدير، بما في ذلك إلغاء شرط تجديد إجازة التصدير لمدة ثلاثة أشهر.

معالجة العقبات الاقتصادية

- مراجعة وتفعيل وتطبيق قانون صندوق دعم الصادرات رقم (٦) لسنة ١٩٦٩.
- صياغة استراتيجية قوية متماسكة لتدريب وتحسين القوى العاملة الوطنية لزيادة إنتاجية العمل والقدرة التنافسية للمنتجين العراقيين في الأسواق الدولية.
- وضع سياسة صناعية منسّقة لتطوير سلسلة القيمة المستدامة تغطي توسيع البنية التحتية والقدرة الإنتاجية والمعايير والتعبئة والتغليف والنقل والتسويق، من أجل زيادة الثقة الدولية بالمنتجات العراقية.

تعزيز الوعي والوصول إلى المعلومة

- إنشاء قاعدة بيانات للمصدّرين العراقيين، لتعزيز التعاون والتبادل.
- وضع سياسات وطنية منسّقة لتسويق المنتجات العراقية من قبل الوزارات المعنية، وخطة عمل استراتيجية بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص.

ملحق: المشاركون في ورشة العمل التي عقدت في السليمانية

محافظ السليمانية

أمانة مجلس الوزراء، لجنة تبسيط الإجراءات الحكومية

وزارة التخطيط، مديرية السياسات الاقتصادية

وزارة التجارة، مديرية التجارة وتنمية الصادرات

وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية

وزارة المالية، القسم الاقتصادي

وزارة الصحة، مديرية الصحة العامة

حكومة إقليم كردستان، وزارة التجارة والصناعة، المديرية العامة للتجارة

حكومة إقليم كردستان، وزارة التجارة والصناعة، مديرية التنمية الصناعية

حكومة إقليم كردستان، وزارة المالية والاقتصاد، مستشار أقدم

وزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان، مديرية مراقبة الأغذية

حكومة إقليم كردستان، وزارة الزراعة والموارد المائية، مديرية الخدمات الزراعية

اتحاد الغرف التجارية العراقية

اتحاد الصناعات العراقي

اتحاد المطاحن الخاصة العراقي

غرفة تجارة بغداد

اتحاد المستوردين والمصدرين العراقيين في اقليم كوردستان

جامعة بوليتكنك السليمانية

١١ صاحب مشروع من جميع أنحاء العراق

المنظمة الدولية للهجرة

تصدير المنتجات المحلية

التحديات والحلول المقترحة

A2F Access to Finance

Implemented by: KFW

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة